شنـاشيـل

وهؤلاء من يصالحهم؟

■ عدنان حسين

من الواضح أن الحكومة الحالية "حادة سنونها" على المصالحة مع من يُوصفون تارة بـ "الجماعات المسلحة" وأخرى بـ"المسلحين"، فالأخبار تتلاحق هذه الأيام عن مشاهد الأخذ بالأحضان والولائم والمؤتمرات التي تنظمها وزارة المصالحة مع "المقاومة الوطنية الشريفة"! (هل ثمة، في المقابل، مقاومة وطنية غير شريفة؟).

وعلى أية حال فان كل مسعى لإقناع المسلحين بإلقاء أسلحتهم وسلوك طريق "الجهاد" السلمي أو "المقاومة" السلمية هو أمر طيّب لأنه يحفظ دماء وأرواح وممتلكات أبرياء في الغالب، ويساهم في تعزيز السلم الأهلي وفي توفير الظروف المناسبة لدفع العملية السياسية في الاتجاه المطلوب: الديمقراطي، بدل اتجاهها الحالي المحاصصي الذي لا يتردد حتى سدنته والمتمسكين به من لعنه.. لفظياً بالطبع.

ولكن هذا الأمر الطيّب سيعتمد على الشروط التي يفرضها المسلحون للالتحاق بالعملية السياسية والثمن المدفوع لهم (المكافآت والامتيازات والمناصب) مقابل هذا الالتحاق، فلا ينبغي لأحد أن يمنّ على الدولة والمجتمع بإلقاء سلاحه، ذلك أن حمل هذا السلاح ليس عليه إجماع وطني بل انه مندٌد به من جزء غير محدود من الشعب، إن لم يكن من الأغلبية، باعتبار أن الأعمال المسلحة كانت لها عواقب سلبية على حياة الناس وممتلكاتهم وعلى تطور البلاد. ومن البلادة الاعتقاد بان سلاح "المقاومة" هو الذي أرغم "المحتلين" على إنهاء احتلالهم، فهذا إدعاء يحاول عتاة الإرهابيين إيهام أنفسهم والآخرين به لتفادي الاعتراف بان "مقاومتهم" لم تكن وطنية ولا شريفة، فلا يمكن لمقاومة وطنية أن تفجّر السيارات المفخخة بالأطنان من المواد شديدة الانفجار أو الأحزمة الناسفة في الأسواق والمستشفيات والجوامع والكنائس وسائر بيوت العبادة والجامعات والمدارس ودوائر الدولة ومراكز الشرطة... هذه "المقاومة" هي التي أمدت في عمر الاحتلال حتى الآن، وهي التي عززت الاستقطاب الطائفي ورسّخت نظام المحاصصة الطائفية والحزبية، وساهمت أعمالها في زيادة خراب البلاد المُدمّرة في الأساس.

من الواضح أن الحكومة ليست متشددة في شروطها، فهي لا تتردد في تقديم المغريات المادية والمعنوية لمن يلقي سلاحه، فعدا عن شراء أسلحتهم ثمة مكافآت ومنح في صيغة وظائف ورواتب لهم، كما سبق حصوله مع عناصر "الصحوات".... لا اعتراض على هذا اذا كان فعلاً يفضي الى أن يُلقي مسلحون حقيقيون أسلحتهم، ولكن لماذا لم تهتم الحكومة بالعناصر التي ظلت خارج العملية السياسية من دون أن ترفع السلاح، بل ولم ترفع الشعارات المناهضة للعملية السياسية.. كل ما فعلته انها ظلت منذ البداية صامتة أو تطالب بإصلاح هذه العملية والتأسيس للنظام الديمقراطي الذي أجمعت عليه القوى المعارضة لنظام صدام، وليس إقامة نظام يقوم على المحاصصة الطائفية والقومية والحزبية.

داخل البلاد وخارجها يوجد الآلاف من الكفاءات الوطنية المؤهلة في مختلف المجالات والاختصاصات، السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والاجتماعية.. هؤلاء أصحاب شهادات حقيقية وليست مزورة، ومشهود لهم بالوطنية والنزاهة، وسبق للكثير منهم أن انخرطوا في النضال المباشر ضد النظام الدكتاتوري وقدّموا هم وعوائلهم تضحيات كبيرة في سبيل إسقاط ذلك النظام وانتصار قضية الديمقراطية .. هؤلاء من كان منهم في الداخل جرى تهميشه في جهاز الدولة لصالح غير الكفوئين من عناصر الأحزاب الحاكمة والذين يتبين الآن ان الكثير منهم استحوذ على المناصب والوظائف بالشهادات المزورة والرشى والعلاقات الشخصية أو بهذه كلها دفعة واحدة. أما من كان منهم في الخارج فهم إما لم تتوفر لهم فرص العودة الكريمة الى البلاد، أو انهم عادوا ثم قفلوا راجعين الى منافيهم بعدما عوملوا معاملة الكرام على موائد اللئام.

هؤلاء أيضا جديرون بالمصالحة الوطنية.. أم يتعين عليهم رفع السلاح والتحول الى "مقاومة" لكي تستجدي الحكومة مصالحتهم؟

"السرية" تقلق الصدريين والعراقية تتهم دولة القانون بالازدواجية

مصدر حكومي: الانسحاب الكامل غباء .. وبغداد لا تزال بحاجة إلى واشنطن

□ بغداد / اياس حسام الساموك

يوم بعد آخر تزداد حدة الجدل السياسي بين الفرقاء بشأن صدقية الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية العام الحالي.

وعلى ما يبدو فإن الكتل السياسية اعتادت حسم أمورها في الوقت بدل الضائع كما هو حال تشكيل الحكومة، حيث يرى مراقبون أن الائتلافات البرلمانية ستعمل على إيجاد تخريجة معينة لإبقاء بعض القوات لتتخلص من الحرج الذي قد تقع فيه مع الشارع المنتفض على سوء الخدمات والمطالب بالإصلاح من جهة، ولتستطيع فيه السيطرة على الوضع الأمني كون الانسحاب الكامل سيعرض البلاد الى خطر الإرهاب والميليشيات من جهة أخرى.

وفيما يقول النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الاسدي في تصريحات لـ"المدى" إن الحكومتين العراقية والأمريكية مصرتان على إنهاء الوجود العسكري في العراق مع نهاية العام الحالي، حذر نائب صدري من الاتفاقات السرية التي قد تبرمها دولة القانون من اجل إبقاء جزء من هذه القوات، كون ان المعلن من رئيس الوزراء هو رحيل القوات، نافيا معرفته بما هو مخفي، مكتفيا بالقول "الله اعلم".

وبحسب مصدر حكومي رفيع المستوى لـ"المدى" فأنه من الغباء أن يكون هنالك إنهاء كامل للوجود الأمريكي في العراق لا سيما وان واشنطن هي من كان لها الفضل الكبير في إسقاط الدكتاتورية وجعلت العراقيين يعيشون الحرية.

وشدد المصدر الحكومي الذي طلب عدم الكشف عن هويته، على ان العراق لا يزال بحاجة الى مساعدة واشنطن للوصول بالديمقراطية في البلاد الى درجات عالية من التقدم.

القيادي في كتلة الأحرار حاكم الزاملي أوضح في اتصال هاتفي مع (المدى) أن على الجانب السياسي وعلى الإدارة الأمريكية احترام المواثيق والاتفاقيات، مشككا بانسحاب القوات الأمريكية من العراق، موضحا ان الإدارة الأمريكية أعلنت عزمها على إبقاء الكثير من قواتها لحماية سفارتها في بغداد، مبينا أن واشنطن قالت إن العدد المتبقي هو ١٦ ألف جندي لهذه المسؤولية، متسائلا عن مدى صحة ودقة هذه الأرقام.

من جانبها أكدت القائمة العراقية التي لم تحدد موقفها من الانسحاب حتى اللحظة، انها لن تتحمل مسؤولية أي قرار تتخذه الحكومة بصورة منفردة في إبقاء البعض من القوات الأمريكية .

مستشار القائمة هاني عاشور يرى أن اتخاذ موقف من الشراكة الوطنية أهم من مناقشة قضية الانسحاب في ذاتها من اجل الخروج برؤية وطنية محددة واضحة بخصوص تمديد بقاء القوات الأمريكية من عدمه.

العراقية التي لطالما تنتقد ائتلاف دولة القانون بالالتفاف على اتفاقات أربيل دعت أمس إلى المصارحة التي كثيرا ما اشتكى الساسة من فقدانها في الحوارات.

عاشور وفي إشارة إلى أن القرارات التي تتخذها الحكومة هي من صنع ائتلاف دولة القانون فحسب، يقول إن الكتل السياسية الأخرى لن تتحمل أي قرار تتخذه الحكومة بمفردها في شأن مصيري كبقاء جزء من القوات الأميركية في العراق من عدمه، حيث لم تتم استشارتها بمواقف مهمة تخص مصلحة العراق.

عاشور انتقد الازدواجية في التعامل مع قضايا البلد قائلا "يجب ألا يكون دور الكتل السياسية في هذا الموضوع مهماً مقابل تهميشها في الموضوعات الأخرى المهمة، خصوصاً في ما يتعلق باستحقاقاتها، لأن الشراكة والمسؤولية الموحدة كل لا يتجزأ".

وجدد مستشار العراقية تمسكه بمبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني كونها السبيل الوحيد لاتفاق الكتل السياسية في اتخاذ القرارات المصيرية كالموقف من تمديد بقاء القوات الأميركية في العراق من عدمه، معربا عن أسفه في الوقت نفسه كون الشراكة الوطنية لم تتحقق حتى الآن بشكلها المتفق عليه في المبادرة، كما أن هناك الكثير الذي لم يتم حسمه، مما يعني أنه لن يتم الاتفاق على القرارات المصيرية ما دامت هذه الشراكة لم تتحقق.

إلى ذلك، مازالت تلميحات زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بإنهاء تجميد جيش المهدي طاغية على الساحة السياسية، ولاسيما بعد أن أكد المتحدث باسم التيار صلاح العبيدي في تصريحات صحفية أن رفع التجميد عن جيش المهدي قرار سينفذ في نهاية العام الحالي في حال بقيت القوات الأميركية في العراق، محذرا من أنه سيكون هناك موقف لا تحمد عقباه لان التيار الصدري سيتبنى المقاومة بأوج صورها كالتظاهرات والاعتصامات وكذلك المقاومة العسكرية التي تقتضي رفع التجميد عن جيش المهدي.

بيد أن مصدرا رفيع المستوى من التيار أفاد أن الصدر جاد في رفع التجميد على ألا يكون بصورة تلقائية في حال عدم انسحاب القوات الأمريكية كون الأمر يحتاج قرارا متخذا من قبل زعيم التيار مقتدى الصدر.

وأضاف المصدر في تصريح لـ"المدى" أن هنالك استعراضا سلميا لمناصري التيار في نهاية الشهر المقبل، موضحا ان التيار بدأ يبحث عن المشروع التعبوي.

ورد على التساؤل الذي طرحته "المدى" بشأن الإجراء الذي يتخذه التيار هل هو استعراض للعضلات، قال المصدر إن الجميع يعرف إمكانيات جيش المهدي ومدى قدراته كونه يعتمد على قاعدة جماهيرية كبيرة جدا، مشددا على ان استعراض عضلات التيار جرى قبل عدة سنوات ولا حاجة له حاليا.

وأكد المصدر أن لواء اليوم الموعود ليس هو جيش المهدي، كون الأول تم تشكيله من قبل التيار بعد تجميد جيش المهدي، رافضا إعطاء تفاصيل عن اعداد الأخير.

بيد ان مصادر سياسية أكدت لـ"المدى" أن الوضع في الشارع العراقي حاليا مختلف عن السابق كون العراقيين سوف لن يتقبلوا وجود السلاح لدى جهات خارج الحكومة تحت اي ذريعة كانت ولدى اي جهة، معربة عن استغرابها من إصدار هكذا تصريحات من جهات هي مشتركة في الحكومة.

وبحسب وكالة السومرية فقد دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس الأربعاء، أنصاره إلى استعراض إسلامي في أيار المقبل.

ونقلت الوكالة عن بيان لزعيم التيار قوله إن استعراضا لمناصري التيار سيتم نهاية الشهر المقبل، مشترطا

الطاعة التامة والابتعاد عن كل عنف وتعد على الغير، فضلاً عن الالتزام بالنظم العامة، داعيا الى التعاون مع اللجنة العليا المعينة للإشراف على الاستعراض.

وأوضح البيان أن اللجنة بإشراف حازم الأعرجي وصلاح العبيدي، ويرأسها رئيس الهيئة السياسية في التيار الصدري كرار الخفاجي وتضم كلاً من حسن العذاري، وسلمان الفريجي، وحليم الفتلاوي، ومحمد العبودي..

غير ان التحالف الكردستاني وفي تصريحات لأعضائه اعتبر وصف القوات الأمريكية في العراق بالاحتلال سياسيا لا قانوني كون وجود القوات الأمريكية في العراق هو بموجب اتفاقية أمنية موقعة بين الجانبين، ونقلت وكالة اكانيوز عن المتحدث باسم التحالف مؤيد طيب قوله "إن المطالبين ببقاء القوات الأمريكية ليسوا اقل وطنية من الذين يطالبون برحيلها".

وقال النائب عن التحالف سعيد خوشناو لـ"المدى" إن تمديد بقاء القوات الأمريكية في العراق بحاجة الى اتفاقية أخرى موقعة ما بين الجانبين وتصادق من قبل البرلمان.

ورجح النائب الكردستاني بقاء بعض القوات الأمريكية لأغراض التدريب، الأمر الذي اعترضت عليه النائبة عن تيار الأحرار لقاء ال ياسين موضحة "اننا نرتضي بأن تقوم اي دولة في العالم بتدريب القوات العراقية عدا الولايات الأمريكية بسبب الويلات التي أحدثتها قواتها على العراقيين" بحسب وصفها.

وعن جاهزية القوات الأمنية في استلام الملف الأمني بعد رحيل القوات الأمريكية فإن الجدل مازال محتدما، ففي الوقت الذي أكد فيه الاسدي أن هذا الموضوع لا يزال محل نقاش بين الفرقاء، مستدركا بالقول ان الحكومة شددت على إمكانية القوات العراقية في حفظ الأمن بعد ٢٠١١ شكك نواب كردستانيون بهذا الموضوع.

مصدر: وزراء العراقية سيعارضون قرار قائمتهم

حكومة الشراكة: الحلفاء والخصوم يتفقون على احتمال المقاطعة

□ متابعة/ المدى

عادت إلى الواجهة السياسية لهجة الانسحابات من الحكومة. دولة القانون، الائتلاف الذي يترقب انسحابا من العراقية، يواجه صعوبة بالغة في حسم حلفه الهش مع التيار الصدري.

ورغم ذلك فان مصادر سياسية عليمة أكدت للمدى أمس الأربعاء أن وزراء العراقية الموجودين في الحكومة لن يقبلوا بقرار من المحتمل أن يصدره رئيس القائمة إياد علاوي بهذا الخصوص.

إلى ذلك، اعتبر عضو في مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون، عزم القائمة العراقية على الانسحاب من الحكومة بانه سيشكل مجازفة، مشيرا الى ان سحب الثقة من الحكومة يتطلب إثبات وجود خلل فيها.

وقال النائب علي العلاق لوكالة كردستان للأنباء إن "تفكير أي كتلة نيابية في الانسحاب من الحكومة او العملية السياسية سيمثل مجازفة، والمواطن لا يتحمل أي لون من ألوان الاهتزاز الذي سيحدثه الانسحاب".

وأضاف أن "الانسحاب في حال حدوثه سيؤثر في المواطن "مشيرا الى ان "هناك لقاءات ستعقد بين قادة سياسيين خلال الأيام المقبلة، تمثل جزءا من الحل للمشاكل التي نواجهها".

وهددت القائمة العراقية مرات عدة بالانسحاب من الحكومة، بسبب ما قالت انها ليست شريكة في الحكومة بل مشاركة فقط.

وكان نواب في القائمة العراقية تحدثوا في وقت سابق عن إمكانية سحب الثقة عن الحكومة، في حال وصلت الأمور إلى طريق مسدود.

ويدور في الأروقة السياسية تبادل للاتهامات بين العراقية ودولة القانون حول التنصل عن اتفاق أربيل.

وكانت الكتل السياسية قد اتفقت ضمن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني على عدد من النقاط، منها الالتزام بالدستور، وتحقيق كل من التوافق والتوازن، وإنهاء عمل هيئة المساءلة والعدالة، وتفعيل المصالحة الوطنية، وتشكيل حكومة شراكة وطنية.

وتضمن الاتفاق ضمن المبادرة التي تمخض عنها تشكيل الحكومة، منح منصب رئاسة الوزراء للتحالف الوطني، وتشكيل مجلس جديد أطلق عليه "مجلس السياسات الإستراتيجية" تناط رئاسته بالقائمة العراقية وتحديدا إياد علاوي.

ولم يتم استكمال تشكيل الحكومة لغاية الان، اذ ان وزارات الداخلية والدفاع والامن الوطني لم يتم شغلها، وكذلك نواب رئيس الجمهورية والمجلس الوطني للسياسات العليا.

بيد ان التيار الصدري هاجم شريكه في التحالف الوطني وتوقع فشل الحكومة الحالية.

واعتبر قيادي في التيار تصريحات ائتلاف دولة القانون بشان تشكيل حكومة أغلبية سياسية إيقانا بفشل مهلة المئة يوم التي حددها المالكي، فيما أكد أن نصف المشاكل السياسية التي تواجهها الحكومة ومجلس النواب ستنتهي باقتراب القائمة العراقية من دولة القانون.

وقال القيادي في التيار الصدري بهاء الاعرجي إن "دولة القانون ورئيس الوزراء أطلقوا إشاعات لحكومة الأغلبية الوطنية ونحن في نهايات أو في الثلث الأخير من مهلة المئة يوم"، معتبرا أن دولة القانون "أيقنوا بفشل تلك المهلة فأرادوا أن يكون هناك بديل فاتجهوا إلى حكومة الأغلبية وهي شعارات تظهر من هنا وهناك لمعرفة رسائل الكتل الأخرى".

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن الاعرجي قوله إن "المشاكل التي تواجهها الحكومة ومجلس النواب هي مشاكل سياسية وما بين القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون بالتحديد"، مشيرا الى أن "التقارب بين دولة القانون والعراقية سينهي نصف تلك المشاكل"، بحسب قوله.

وكانت حدة الخلافات قد تصاعدت بقوة بين العراقية ودولة القانون، بلغت أشدها قبيل وبعد تشكيل الحكومة، ففي حين يتهم ائتلاف العراقية، بزعامة إياد علاوي، دولة القانون بعدم تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بينهما وخصوصاً ما يتعلق بمجلس السياسات العليا وغير ذلك من الخلافات بما فيها إتباع سياسة الإقصاء والتهميش، فإن ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي،، يتهم ائتلاف العراقية بالتنصل عن مسؤوليته كونه شريكا في الحكومة وأنه لا يقر بشراكته الا في حال الحديث عن المكاسب.

وأعرب الاعرجي عن أمله في "إنهاء الخلافات بين القائمتين وان تكون هناك حكومة وطنية تخدم الشعب العراقي بغض النظر عن عنوانها في المشاركة أو الشراكة أو الأغلبية".

وكانت تقارير صحفية كشفت، أمس الأول، عن تقارب بين ائتلافي العراقية ودولة القانون لتشكيل حكومة أغلبية سياسية بدلاً عن حكومة الشراكة القائمة الآن، وفيما اعتبر التقارب بين القائمتين بأنه سيجعل الوضع العراقي نموذجياً، أشار إلى أن إمكانية اتفاقهما على هذه المسألة وصلت إلى نسبة ٩٩٪.

ولوح رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي خلال مؤتمر صحفي عقده في المركز الصحفي برئاسة الوزراء، أمس الأول الثلاثاء، وحضرته "السومرية نيوز"، بالمطالبة بإقالة الحكومة في حال عجزها عن تحقيق المشاريع بعد مهلة المئة يوم، مؤكدا أن المهلة تشمل مجلس النواب أيضا، فيما أشار إلى أن رئيس الوزراء من حقه المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة.

وكان المالكي أكد أنه بدأ يفكر جديا بطلب سحب الثقة من حكومته في حال استمر شركاؤه في العملية السياسية بمحاربته، لافتا إلى أن المالكي اعتبر أيضا أن العملية السياسية لا يمكن أن يكتب لها النجاح في ظل الدستور الحالي.

السيدة "عراق" في ضيافة رئيس الجمهورية

عالية طالب

هل يمكن لرئيس جمهورية أن يقف بانتظار ضيوفه قبل أن يصلوا إليه ،مرتكزا على عكازته وسنين عمره مثلما فعل رئيس جمهورية العراق قبل أن ندخل اليه وبصحبتنا ٣٧ أرملة عراقية ممن فقدن المعيل بسبب الواقع الأمني الذي مر بالعراق والفتنة الطائفية التي حصدت أرواح الأخ والأب والزوج والابن، وتركت المرأة في مواجهة إعصار من الصعوبات المتعاقبة تطالها ذات اليمين والشمال.

٣٧ امرأة استمع إليهن الرئيس وعلامات الألم تظهر على وجهه وهو يشد على أيديهن ويشيد بقوتهن وإصرارهن على الوقوف شامخات عصيات على مشاريع الاستلاب والاستغلال والانزلاق إلى مهاوي الخيانة للوطن ولمفهوم المواطنة والانتماء لهذا البلد الأمين، أغلب النساء اللواتي كن معنا تحدثن معه بلا قيود ولا رسميات ولا ارتباك، شعرن به أباً وأخا وإنسانا قبل أن يكون مسؤولاً لبلد مهم وكبير وعريق مثل العراق، كانت ابتسامته تضيء كل قليل لتمحي عنه الألم حين يسمع من أم الشهيد كيف قاومت وجع الثكل بإصرار حقيقة البقاء التي جعلتها تلتفت الى أسرتها التي تحتاجها وتبدأ من جديد ، ومعها تلك الزوجة التي غادرها المعيل تاركا وراءه أسرة تنتظر تأمين نفقات لا حصر لها ، لكنها لم تركن الى التخاذل والتقوقع والضعف بل شحنت همتها وأوجدت لنفسها مسلكاً يؤمن لها كرامتها وعزة أولادها وخلود ذكرى من رحل عنها بيد الغدر والفتنة.

حديثه لم يخلُ من هموم العراق وتوقعات المستقبل ورغبته بان تكون حكومة العراق بعيدة عن كل أشكال الصراعات السياسية فيما بين الشركاء وان يكون العراق نصب عين الجميع حين يخططون لغد ينتظر الإرادات القوية من الجميع، حدثنا عن الأيام الصعبة التي غادرت مسيرة العراق الى غير رجعة وعن تخطيط الحكومة لإقامة علاقات جيدة عربية ودولية وعن ترقب إقامة القمة العربية وما يشهده العراق من استعدادات لها، كان بسيطا وهو يشير الى اكتمال الصيانة في المكان الذي استضافنا فيه استعداداً للقمة المرتقبة وهو يردد ان حملة تنظيف وتجميل واكساء الطرق استفاد منها المواطن سواء عقدت القمة أم لم تعقد.

رددت أكثر من امرأة بأنها للمرة الأولى تلتقي رئيس جمهورية وان فرحها بهذا اللقاء هو حافز مضاف لتكون السيدة "عراق" التي يفخر بها بلدها كما تفخر هي به، وأكد الرئيس ان حكومة وشعب العراق ممتن دائماً للمرأة العراقية كشريكة في صنع القرار وإنسانة فاعلة في العطاء والعمل والانجاز وان وجودها في العملية السياسية لا يمكن ان يتغاضى احد عن أهميته او يغمط حقها فيه، وكان رائعاً وهو يردد مراراً ان هذا اليوم بالنسبة اليه هو أشبه بالعيد وهو يرى نساء بلده بهذه القوة والموقف الصلد وهن يحملن أعباء قد يعجز على حملها الرجال، شدد لأكثر من مرة على مناصرته للمرأة وعلى إيمانه الراسخ بكل ما تقدمه من انجاز متجدد يحسب لها ولعراقها الأبي الصامد الذي يسعى حثيثا لاستكمال بناه التحتية وتقوية أجهزته الرسمية والأمنية والخدمية من خلال حكومة شراكة حقيقية تؤمن بأن العراق هو السماء التي تغطينا جميعاً.

استمعن اليه واستمع إليهن وهو يرقب وجوه ضيوفه ويحرص على ان لا تفته عبارة او طلب او مداخلة من السيدة "عراق" ولم يخف إعجابه باسم هذا التجمع الذي حمل اسم العراق وضم نساء لا يعرفن الا معاني القوة والتحمل والصبر والتفاؤل والعطاء اللا محدود والتغلب على كل من يريد ان يضع العصا في الدولاب. وقف الرئيس لتوديع كل النساء الذين تشرفن بلقائه وهو يردد حكومتكم بخير وشعبنا بخير ومستقبلنا مضيء بكن وبرجال العراق وأجياله الذين تربوا على يد نساء يفخر العالم كله ان يكون لديه نماذج منها.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media. culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون